Journal Of the Iraqia University (70-1) November (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

معوقات تطبيق العدالة الانتقالية في العراق

سهاد محمود كاظم
جامعة الانبار كلية القانون والعلوم السياسية
أ.د ماهر فيصل صالح جامعة الانبار كلية القانون والعلوم السياسية

Obstacles to implementing transitional justice in Iraq

Suhad Mahmood Kadhum ALasady
Anbar University/ College of Law and Political Science
Suh22l1005@uoanbar.edu.iq
Prof. Dr. Maher Faisal Saleh
Anbar University/ College of Law and Political Science
dr.maher.aldulaimy@uoanbar.edu.iq

الملخص

تغطي العدالة الانتقالية المجموعة الكاملة للعمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع التصالح مع إرثٍ متفشٍّ على نطاق واسع خلّفه نزاع ماضٍ أو قمعٍ أو انتهاكاتٍ أو تجاوزات، بهدف ضمان المساءلة وتحقيق العدالة والمصالحة، قد تشمل هذه العمليات كلاً من الآليات القضائية وغير القضائية، بما في ذلك تقصي الحقائق ومبادرات الملاحقات القضائية والتعويضات والتدابير المختلفة لمنع تكرار الانتهاكات من جديد، بما في ذلك: الإصلاح الدستوري والقانوني والمؤسسي، وتقوية المجتمع المدني، والجهود الرامية إلى تخليد الذكرى، والمبادرات الثقافية، وصون المحفوظات، وإصلاح تعليم التاريخ، غير أن المؤسسات المعنية بتطبيق آليات العدالة الانتقالية تواجه العديد من المعوقات التي تعرقل عملية تطبيقها، وتمنع أو على أقل تقدير تحد من تحقيق أهدافها، وعلى مدى ما يقارب النصف قرن من الزمان وفي أكثر من (٣٠) بلدا خاضت تجارب تطبيق العدالة الانتقالية ومن ضمنها العراق، لم تصل كل تلك التجارب إلى تطبيق كامل وحقيقي لمفهوم وأهداف العدالة الانتقالية.**الكلمات المفتاحية:** عدالة انتقالية، طائفية سياسية، تعددية مجتمعية، معوقات امنية، ديمقراطية توافقية.

Summary

Transitional justice covers the full range of processes and mechanisms associated with a society's attempt to come to terms with a widespread legacy of past conflict, oppression, violations or abuses, with the aim of ensuring accountability, justice and reconciliation. These processes may include both judicial and non-judicial mechanisms, including fact-finding Prosecution and reparations initiatives and various measures to prevent the recurrence of violations, including: constitutional, legal and institutional reform, strengthening civil society, memorialization efforts, cultural initiatives, preservation of archives, reform of history education, However, the institutions concerned with implementing transitional justice mechanisms face many obstacles that hinder the process of implementing them, and prevent, or at least limit, the achievement of their goals. Over the course of nearly half a century, in more than (٣٠) countries that have undergone experiences in implementing transitional justice, including Iraq, All these experiences did not lead to a complete and real application of the concept and goals of transitional justice.**Keywords**: transitional justice, political sectarianism, societal pluralism, security obstacles, consensual democracy.

المقدمة

تمر المجتمعات احيانًا بأحداث انتقالية تتحول بمقتضاها من الاستبداد إلى المشاركة، ومن الظلم إلى العدل، ومن التشرذم إلى الوحدة، ومن الاحتلال إلى الاستقلال، ومن القمع إلى احترام حقوق الإنسان وأثناء ذلك، غالبا ما تكون مؤسسات الدولة إما ضعيفة، أو منهارة، ويكون الآلاف بل الملايين

قد ضحوا بأرواحهم وأموالهم، وأحلامهم في سبيل هذا الانتقال، ويكون المجتمع محملاً بإرث ثقيل من انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات التعسفية من قبل بعض الجهات، مما يدعو إلى ضرورة اللجوء إلى العدالة الانتقالية لتسهيل المصالحة والتعايش السلمي في تلك المجتمعات، وتأكيد مسؤولية الدولة تجاه الأفراد بالاستجابة لمطالبهم، وعلاج الضحايا منهم، مما يجعلها مشروعًا أخلاقيًا مرتبطًا بالقانون والسياسة.يُعد مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم الحديثة ليس على المستوى الوطني فقط، وإنما على المستوى الدولي أيضًا، وهو لا يندرج ضمن فقه العلوم السياسية فحسب، بل يندرج ضمن دراسات حقوق الانسان والقانون الدولي، لذلك حظي هذا المصطلح بالاهتمام البالغ من الأكاديميين وصناع القرار السياسي، كما حظي بالاهتمام في المجالين السياسي والقانوني، وخصوصًا في المجتمعات الانتقالية، فقد بدأ مصطلح العدالة الانتقالية يتردد على نطاق واسع في الدول التي خرجت من صراعات مسلحة، وكذلك الدول التي تمكنت شعوبها من الاطاحة بنظم حكم اتسمت بالدكتاتورية والقمع أو بالفساد.فالعدالة الانتقالية تقوم أساسًا على آليات ومبادئ معينة لتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تم ارتكابها في حق المواطنين وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة، وكشف حقيقتها وإعلام المواطنين بها، فضلًا عن محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات والتجاوزات، وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في ارتكابها، مع اصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرار مثل تلك الانتهاكات، مع القصاص العادل للضحايا وإنصاف أهليهم وتخليد ذكراهم، ووضع البرامج اللازمة لإعادة تأهيل ودمج من هم على قيد الحياة منهم، فضلًا عن تحقيق المصالحة بين اطياف المجتمع ومكوناته المختلفة (ماجد، ٢٠١٣، ١٠).

أهمية البحث:

العدالة الانتقالية من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير داخل الأوساط القانونية والسياسية في معظم دول العالم، خصوصا عند ربطها بأمن واستقرار المجتمعات، إذ تمثل العدالة الانتقالية مقاربة مهمة لبناء الأمن والاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع، نظرًا لما تحتويه من ضمانات تكفل الحماية اللازمة لحقوق الانسان وعدم العودة للسلطوية داخل المجتمع، إذ إن التطبيق السليم للعدالة الانتقالية يسهم كثيرًا في تقوية الديمقراطية، فالديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا وجد توافق وانسجام بين المكونات الاجتماعية والأطراف السياسية، وإقامة المجتمع الديمقراطي بعد وقوع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وهذا الامر يتطلب الاعتناء بضحايا الانتهاكات وتحقيق احتياجاتهم ومطالبهم، وينبغي معه كذلك الالتزام بكشف الحقيقة، كل ذلك من اجل اقرار التحول الديمقراطي والسعي وراء المصالحة والتعايش السلمي ضمن مجتمع جديد متوازن يسوده الشعور بالعدل واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم، فالتحول الديمقراطي إذا كان مدروسًا ومخططًا له بشكل صحيح، بإمكانه أن يحقق الديمقراطية والسلم الدائمين وإرساء ثقافة حقوق الإنسان.

إشكالية البحث:

أن تجاوز المشاكل العالقة في المرحلة الانتقالية لدولة ما، يتطلب موازنة دقيقة بين حكم القانون وصرامته، وبين المتطلبات السياسية التي بدونها يتعذر تجاوز الأزمة والوصول إلى دولة القانون والديمقراطية، حيث ان هذه المتطلبات قد يتعذر تحقيقها في ظل القانون الصارم، خاصة وأن تنفيذها يتم في وقت تكون فيه أجهزة الدولة منهارة أو في ضعف كبير، نتيجة تركة الماضي ونقص الثقة، وهذا ما حصل بالفعل في العراق الذي يمر منذ عام ٢٠٠٣ بمرحلة انتقالية ما تزال اثارها وتداعياتها المستمرة تؤثر في المجتمع والعملية السياسية الناشئة فيه، وعلى الرغم اعتقادنا بأن المجتمع العراقي يُعد من المجتمعات المتجانسة إلى حدٍ بعيد، إلا أن طبيعة الانتقال في الحكم وتغيير النظام السياسي السابق لم تكن طبيعية، حيث أفرزت تداعيات عديدة على التركيبة المجتمعية والسياسية في العراق، وأوجدت العديد من الأزمات الحادة والصراعات والنزاعات التي عكست وجود خلل في إجراءات بناء السلام وبناء دولة القانون، فهذه المرحلة الانتقالية التي مرَّ بها العراق ركزت بشكل كبير على تركة الماضي كأولوية لتجاوز الأزمة والدخول في زمن السلم، ونظرًا للخصوصية التي تميز المجتمع العراقي الذي تتداخل أطيافه الدينية والسياسية، فإن تطبيق العدالة الانتقالية بات يعد أمرًا في غاية الصعوبة، نظرًا لوجود العديد من المعوقات التي تسهم في الحد من فاعلية مرتكزاتها وسبل الوصول اليها.**وتأسيسًا على ما تقدم**، يثار تساؤل مفاده: ما المقصود بالعدالة الانتقالية؟ وماهي ابرز المعوقات التي تعترض تطبيقها داخل المجتمع العراقي؟

هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة الكافية بموضوع البحث، والاجابة على التساؤلات التي يثيرها، سنتناوله في ثلاث مطالب وخاتمة،وعلى وفق الهيكلية الآتية المطلب الأول:مفهوم العدالة الانتقالية واساسها القانوني في العراق الفرع الأول: العدالة الانتقالية وخصائصها الفرع الثاني الأساس القانوني العدالة الانتقالية في العراق المطلب الثاني:المعوقات السياسية والأمنية لتطبيق العدالة الانتقالية في العراق الفرع الأول: المعوقات السياسية الفرع الثاني المعوقات الأمنية المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية والدينية لتطبيق العدالة الانتقالية في العراقالفرع الأول: المعوقات الاجتماعية الفرع الثاني المعوقات الدينة

المطلب الأول مفهوم العدالة الانتقالية واساسها القانوني في العراق

تثير العدالة الانتقالية جدلًا اكاديميًا ونظريًا حول تفسير ماهيتها بوصفها مفهومًا وممارسة، لذلك لا يوجد اتفاق على تعريف موحد للعدالة الانتقالية، نظرًا لتباين ما يتضمنه من اختلافات في الخصائص والآليات والاستراتيجيات، فالعدالة الانتقالية تُعد من المقاربات الجديدة التي تُعنى بمسالة الانتقال الديمقراطي بطرق سلمية، وايجاد مخرج سياسي وقانوني للتعامل مع مخلفات حالة العنف السابقة، وبناءً على ذلك سنحاول الوقوف على التعريف الدقيق للعدالة الانتقالية ومن ثم بيان خصائصها، وذلك في فرعين، وعلى النحو الاتي:

الفرع الأول تعريف العدالة الانتقالية وخصائصها

إن العدالة الانتقالية تعني الاستقامة والمساواة أمام القانون، والإنصاف في الحقوق، فهي مجموعة القيم التي تراعى فيها حقوق الإنسان، وترتبط بالحرية والإنصاف وتكافؤ الفرص، وهي القيم التي تجيب على قضايا الديمقراطية والإصلاح، أما الانتقالية فتعني من الناحية الاصطلاحية تحول المجتمعات من نمط معين إلى آخر، مثل الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي وتأسيس حكم محلي بإتباع إجراءات إصلاحية معينة (ماضي، وآخرون، ٢٢، ٧)ومن هذا المنطلق تم تعريف العدالة الانتقالية بأنها: "مجموعة من الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة بفترة انتقالية في تاريخه من اجل التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، سواء كانت حقوق جسدية أم قضايا سياسية أو اقتصادية، وتنشأ هذه الفترة غالبًا بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب، ويترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم الاستبدادي داخل البلاد، والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحول ديمقراطي" (قنديل، الرابط الالكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid).وعُرفت العدالة الانتقالية ايضًا بأنها: "استجابة للانتهاكات الممنهجة أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، تهدف إلى تحقيق الاعتراف الواجب بما يكابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانية تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية، فهي نوع من المحاسبة والمساءلة التي تُعيد ثقة المواطن في العقد الاجتماعي بينه وبين الدولة" (شنان، ٢٠١٥، ١٢)وذهب رأي آخر الى تعريفها بأنها: بانها "الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي الى حالة حكم ديمقراطي، او التحرر من احتلال اجنبي باستعادة او تأسيس حكم محلي، وهذا الانتقال يتطلب بعض الاجراءات الاصلاحية الضرورية والسعي لجبر الاضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة" (شعبان، ٢٠١٢، ١٩٥)، وهناك من يعرف العدالة الانتقالية بأنها: "اعادة إقامة القواعد التي تحكم العيش المشترك في المجتمع وتحديده، والعلاقة بين المواطن والمؤسسات، بمعنى أن تُؤسس العدالة الانتقالية لقواعد جديدة يكون على المؤسسات والأفراد احترامها" (نصر الدين، وتوفيق، ٢٠١٢، ٦)كما يعرفها معهد الربيع العربي بأنها: "مجموعة من الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة خلال فترة انتقالية في تاريخه، تنشأ هذه الفترة غالبًا بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب، وترتكز اليات عمل العدالة الانتقالية بالأقل على اربع مقاربات اولى لمواجهة انتهاكات حقوق الانسان الماضية، وهي: الدعاوى القضائية، ولجان كشف الحقيقة، وبرامج التعويض، والإصلاح المؤسسي" (الموقع الالكتروني لمعهد الربيع العربي)ومن الجدير بالذكر إن منظمة الامم المتحدة وضعت تعريف للعدالة الانتقالية من خلال تقرير مجلس الأمن الصادر في ٢٠٠٤/٨/٢٤، والذي جاء فيه: "يشمل مفهوم العدالة الانتقالية كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية أو عدم وجودها مطلقًا، ومحاكمات الأفراد والتعويض وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل فيها أو اقترانها معًا" (تقرير الامين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ص٦)من التعريفات المتقدمة للعدالة الانتقالية يتضح أنها ترتبط بمتغيرين أساسيين، الأول ان يكون المجتمع في اطار انتقال سواء من نزاع مسلح أو صراع الى السلم، ام من حكم تسلطي الى حكم ديمقراطي، أي يفترض على المجتمع أن يتحرر من حالة سلبية الى حالة إيجابية، أما المتغير الثاني فهو ان تكون هناك انتهاكات جسيمة قامت بها النظم ضد مواطنيها مما يستدعي تدخلًا لإزالة اثار هذه الانتهاكات وردع المتورطين، ومن ثم تحقيق مفهوم دولة القانون، مما يعكس حالة من الديمقراطية قائمة على احترام حقوق الانسان والقانون، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع الواحد (بمقدار، وحسيني، ٢٠١٦، ص٥٧)كما تشير التعريفات المتقدمة الى أن العدالة الانتقالية تتميز بخصائص عديدة، أولها أن العدالة الانتقالية تتميز بالتدريج والمرحلية، إذ لا يمكن تغيير القناعات المترسخة في المجتمع دفعة واحدة، واذا تم الاندفاع نحو التغيير دون التدرج فقد يؤدي لنتائج عكسية، وثانيها أن العدالة الانتقالية تتميز بالامتداد الزمني، إذ إن تصحيح مسارها يتطلب اجراءات معقدة ومتشعبة في مؤسسات وهياكل الدولة، وهذه التغيرات قد تتقاطع مع عوامل مستقرة في جذور الدولة كالفساد وثقافة الشعب، وقد تواجه عقبات كبيرة، كما تتطلب العدالة الانتقالية قدرًا من التخطيط لرسم المسارات التي ستتبعها نحو تحقق المصالحة والسلام والاستقرار، أي الظروف الموائمة للديمقراطية، الامر الذي يتطلب اعوامًا كثيرة، لان الشعوب في مرحلة التحول ترفع سقف توقعاتها، وتنتظر تحقيق مطالبها بالسرعة التي تتناسب مع حجم الحماس المرتبط بحالة التحول، ومن

الخصائص الأخرى للعدالة الانتقالية اتصافها بالتعاون والمشاركة، فبناء المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراعات والحروب، أو الاستبداد والاحتلال، لا يمكن لاحد المكونات الاجتماعية، أو الفصائل السياسية، أو التيارات الحزبية ان تنجز مثل هذه المهمة الثقيلة وحدها، لذا فإنها تحتاج الى تعاون وتنوع في الأفكار، لكي يتحمل الجميع مسؤولية نتائج المرحلة الانتقالية (كزيز، ومدوخ، ٢٠١٧، ٦٢).

الفرع الثاني الأساس القانوني للعدالة الانتقالية في العراق

بقدر تعلق الامر بالواقع العراقي، فأن حروبًا وصراعات متكررة حدثت في العراق منذ ثمانينات القرن الماضي، إلا أن مرحلة التحول نحو الديمقراطية بدأت بعد الاحتلال الامريكي وتغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، فبعد هذا التاريخ فتحت ملفات الماضي الأليم بالنسبة لفئة غير قليلة من العراقيين الذين حمّلوا النظام السياسي الجديد مسؤولية انصافهم وجبر الضرر الذي تعرضوا له خلال الحقبة الماضية.كما حمل عام ٢٠١٤ حدثًا تاريخيًا مؤلمًا، بل مأساويًا للعراقيين الذين وجدوا نحو ثلث اراضيهم تحتل من قبل تنظيم "داعش" الارهابي، الذي انتهك حقوق وحريات العديد من مكونات الشعب العراقي واقلياته، وارتكب الكثير من الجرائم الارهابية بحق المدنيين خاصةً جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، وقد تعددت أساليب هذا التنظيم الإرهابي في ارتكاب جرائمه بين القتل والسبي بحق المدنيين العزل وتجنيد الأطفال وغيرها من الانتهاكات الأخرى، بالإضافة الى اتباعهم لسياسات التمييز العنصري والطائفي والديني، والتي تقوم بشكل خاص على محاولة اقصاء بعض الفئات ذات الديانات والمذاهب المختلفة، الامر الذي قضى على كافة مقومات التعايش السلمي خلال تلك الفترة العصيبة على ابناء الشعب العراقي.وتجدر الإشارة الى أن مفهوم العدالة الانتقالية تبلور في العراق خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، حيث صدرت قوانين وتشكلت هيئات معنية بهذا الشأن، مارست دورها عن طريق الاطر الدستورية والقانونية، فمثلًا نجد أن قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر عام ٢٠٠٤ قد مهد الطريق أمام المضي بإجراءات العدالة الانتقالية، حيث اوجب على الحكومة العراقية الانتقالية اتخاذ خطوات فعالة لإنهاء آثار الأعمال القمعية التي نشأت عن التشريد القسري، وإسقاط الجنسية، ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة، والفصل من الوظيفة الحكومية لأسباب سياسية أو عنصرية أو طائفية، كما اوجب اعادة توزيع الثروات بشكل عادل يضمن تعويض المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة.ثم جاء بعد ذلك الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، وعمد المشرع الدستوري في الفصل الثاني من الباب السادس منه والمسمى "الاحكام الانتقالية" الى تنظيم ادارة القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية عن طريق رعاية الدولة لذوي الشهداء والسجناء السياسيين والمتضررين من الممارسات التعسفية، وضمان تعويض أسر ضحايا العمليات الارهابية، واستمرار المحكمة الجنائية العراقية العليا في اعمالها بوصفها هيئة قضائية مستقلة تنظر في جرائم النظام السابق، ومواصلة الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث اعمالها بوصفها هيئة مستقلة بالتنسيق مع السلطة التنفيذية والاجهزة القضائية، ويكون ارتباطها بمجلس النواب الذي مُنح صلاحية حل هذه الهيئة بعد انتهاء عملها بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه (اللهيبي، ٢٠١٣، ٥٩)وفيما يتعلق بالقوانين والقرارات المرتبطة بتنظيم آليات العدالة الانتقالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فقد صدر في نيسان من العام ذاته عن "سلطة الائتلاف الموقتة" قرار اجتثاث البعث، تم بموجبه الاستغناء عن خدمات الاف العراقيين الذين غادروا وظائفهم بسبب صلتهم بحزب البعث، ونتيجة لتلك الاجراءات تحولت قضية الاجتثاث الى مثارًا للجدل، وانتقلت عام ٢٠٠٧ الى أروقة القوى السياسية التي قطعت شوطًا كبيرًا من المفاوضات لحسمها، مما ادى الى اصدار قانون "المساءلة والعدالة" الذي حل محل قرار اجتثاث البعث، وبعد صدور قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ تشكلت بموجب هذا القانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة بوصفها هيئة مستقلة ماليًا واداريًا وتتمتع بكافة صلاحياتها الدستورية، وتواصل اعمالها بالتنسيق مع السلطة القضائية والاجهزة التنفيذية.ولم تقتصر اليات العدالة الانتقالية في العراق على المساءلة فحسب، وانما اشتملت ايضًا على اليات قانونية وتنفيذية لجبر الضرر لضحايا الانتهاكات المرتكبة، حيث تشكلت مؤسسات تابعة لمجلس الوزراء، مثل "مؤسسة الشهداء، ومؤسسة السجناء السياسيين"، اللتين قامتا بمعالجة مسألة جبر الضرر عن طريق التعويضات والرواتب والامتيازات الأخرى كتخصيص نسبة من التعيينات ومقاعد الدراسات العليا في الجامعات للمشمولين بجبر الضرر، وتعد هذه الاجراءات اعترافا بحقوق الضحايا، لان التعويض هو امر واقع مقابل الاذى الذي تعرض له بعض الاشخاص، وان جبر الضرر قد يكون ماديًا او معنويًا.

المطلب الثاني المعوقات السياسية والأمنية لتطبيق العدالة الانتقالية في العراق

أسس النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، على أساس الطائفية، إذ إن كل حزب أو حركة تمثل مذهب او طائفة معينة، واصبح عدم الاستقرار سمته الاساسية، ومن التعاريف المهمة لعدم الاستقرار السياسي تعريفه بأنه: "عدم قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات" (الحديثي، ٢٠١٢، ١)، ونتيجة لذلك أفقد النظام السياسي شرعيته، مما ادى الى إثارة

مشاكل سياسية وأمنية، في مقدمتها الفشل في بناء دولة المواطنة، ومن ثم تلكؤ تطبيق تجربة العدالة الانتقالية على مؤسسات الدولة.وعليه سنخصص هذا المطلب لبيان اهم المعوقات السياسية والامنية التي وقفت عائقًا امام نجاح تطبيق العدالة الانتقالية، وذلك في فرعين، وكما يأتي:

الفرع الأول المعوقات السياسية

تبرز المعوقات السياسية اثناء وبعد فترات التحول والانتقال السياسي في صور عديدة، اهمها، النظام السياسي الطائفي، واشكالية الديمقراطية التوافقية، ظهور نخب سياسية جديدة، انعدام التمثيل العادل في النظام الانتخابي، التبعية الخارجية، وهذا سنحاول ايجازه في الفقرات الاتية:

اولًا: الطائفية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣: يقصد بالطائفية السياسية أن تتبنى السلطة وتتمحور على اساس طائفي، بما يخدم هذه الجماعة التي ينتسب اليها مجموعة الحاكمين والمرتبطين بالسلطة واعتماد التمييز الطائفي بحسب امتيازات وحقوق الطوائف الأخرى، وغالبا ما يتم التعبير عن طائفية السلطة بصيغ دينية في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية على سلوكها السياسي (حسن، ٢٠٠٦، ١٨٤)إذ إن النهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي من خلال اتخاذه للمحاصصة كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية، قد انعكس سلبًا على اركان النظام واداءه وطريقة العمل المتبعة فيه، نظرًا لأن المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على اسس دينية وقومية ومذهبية، مما أفقد النظام وحدة بناءه وانسجامه، وغاية العمل فيه التي كان من المفترض أن تكون موحدة، وحتى الاختلافات في الرؤى لم تكن في البرامج والاهداف مثل بقية الدول، بل كانت على شكل سباق وادعاء كل مكون سياسي بأنه يمثل مكوناً مجتمعياً، ومن ثم فهو يدافع عن مصالحه ضد مصالح المكونات المجتمعية الأخرى، وهذه الحالة ولدت صراع هويات داخل المنظومة العامة للبلاد افقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وانسجامه الوظيفي، وأصبحت الوظيفة العامة وسيلة للكسب والثراء حتى ولو على حساب مؤسسات الدولة واستقرارها (سولت، ٢٠١١، ٢٩)ونتيجة لذلك، فإن الحكومة العراقية تقوم على أساس توزيع الوزارات والهيئات والمناصب الحكومية العليا بطريقة توافقية وفقاً لمعايير الانتماء لطائفة معينة، فلكل طائفة مناصب وفقًا لحجمها السكاني، وكان يتوجب أن توزع المناصب والوظائف العليا على أساس الكفاءة والخبرة والمهنية، ونظرًا لغياب الهوية الوطنية، اثبتت الممارسات السياسية الهوية الطائفية، فتم تقسيم الوزارات والهيئات والمناصب الحكومية بين المكونات الثلاثة، حيث يخُصص منصب رئيس الوزراء لمكون، ومنصب رئيس مجلس النواب لمكون آخر ومنصب رئيس الجمهورية لمكون (العبيدي، ٢٠٠٨، ١٠)وهكذا أصبحت الطائفية السياسية وسيلة تستخدمها الحركات والأحزاب السياسية التي تسعى إلى تكوين جمهور ناخبين وكسب الدعم الشعبي خصوصًا في فترة الانتخابات عندما يتبنى المرشحون خطاباً طائفياً، ونعتقد من جانبنا ان الطائفية التي تقوم عليها الدولة من شأنها ان تنشر الفساد بصوره كافة، ومن ثم تؤدي الى انهيارها وتفكيكها، كونها تضعف التماسك المجتمعي، وتؤثر في تطبيق تجربة العدالة الانتقالية على مؤسسات الدولة (الجنابي، ٢٠١٢، ٦٥).

ثانيًا: ظهور نخب سياسية جديدة: تعد النخب السياسية أحد العناصر المهمة في عملية تحقيق العدالة الانتقالية، كونها تعد نخب فكرية ل ها مفاهيم ديمقراطية وتمتلك حضور فعّال في الدولة، إذ ان هذه المفاهيم لا تتجذر عند جميع الناس، وانما توجد عند القلة منهم، فبعد سقوط النظام السابق وتحول العراق من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي، برزت قوى ونخب سياسية جديدة لم تتح لها إمكانية الظهور في السابق، كشيوخ العشائر والقبائل ورجال الدين وزعماء وقادة المعارضة السابقين، بالإضافة الى قادة الأحزاب السياسية الجديدة التي تشكلت بعد سقوط النظام السابق (عبد الزهرة، ٢٠١٣، ١٤٣)بيد ان التجربة التي شهدها العراق خلال السنوات المنصرمة، اثبتت أثر هذه النخب في تأزيم الاستقرار الامني والمجتمعي وعدم قدرتها وضعفها في تحقيق توافق وطني حقيقي، وذلك نتيجة لأحداث العنف التي شهدها العراق التي تسبب في انقسامات عميقة في مجتمعه، مما جعل البعض يبحث عن الفرصة السانحة لتحقيق مصالِحهُ الخاصة، ومن ثم تهديد الأمن والسلم لمخاطر عديدة (جلبي، ٢٠١٤، ٢٢)وعلى الرغم من قيام القادة والنخب السياسية الجديدة في الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية هذه اللحظة، بإطلاق استراتيجيات ومؤتمرات واتفاقيات عديدة تهدف لإيقاف دوامة العنف وتحقيق المصالحة الوطنية بين أطياف المجتمع العراقي وإزالة العقبات امامها، إلا انها لم تصل إلى مستوى المصالحة الحقيقية التي قد تؤدي إلى الاستقرار السياسي والامني والاجتماعي ويحفظ البلد من الانقسامات والصراعات التاريخية، نتيجة لعدم جدية الأطراف السياسية وغياب أطراف سياسية أخرى، وعدم وجود تشريع ينظم موضوع المصالحة يحتم على الأطراف السياسية الالتزام به، فضلًا عن عدم اتفاقهم على الاسس والثوابت والسقوف المطالب بها، فكل طرف يعتمد على ثوابت واسس تصب في مصلحته، فالطرف الرافض للعملية السياسية يرى بأنه لا يمكن أن يكون الدستور هو الأساس والمرجع في عملية المصالحة، في المقابل نجد الطرف الآخر يرى العكس (ياس، ومولود، ٢٠١٩، ٢٤).

ثالثًا: اشكالية الديمقراطية التوافقية: تشكل الديمقراطية التوافقية معوقاً أمام تطبيق تجربة العدالة الانتقالية في مؤسسات الدولة، نتج عنها تحديات عديدة داخل المجتمع تمثلت بالاندماج، وفي بنية النظام السياسي تمثلت بالمواطنة، والديمقراطية التوافقية ليست نظرية ناجعة لتحقيق الاستقرار، لأنها تتضمن مساوئ تتباين من دولة لأخرى، تتمثل بأنها ليست ديمقراطية حقيقية، فالمعارضة ضعيفة أو غائبة أصلاً، كما أنها ليس لديها القدرة على تشكيل حكومة مستقرة وفاعلة، كونها تعد حكومة ائتلاف يتم بموجبها منح المكونات والطوائف تمثيلًا سياسيًا، مما يؤدي إلى ضعف الهوية الوطنية وتقوية الهويات الفرعية وهذا يُعد عاملًا لتفكيك المجتمع والدولة، كونه يحول المكون الاجتماعي إلى حزب سياسي، وهذا ما حدث في المجتمع العراقي فعلاً، وأسس للتمايز وأعاق ترسيخ مفهوم المواطنة، مما يؤدي الى تركيز الطائفية السياسية وتفكيك المجتمع والدولة، وهذا بدوره سيؤثر على الاستقرار السياسي في الدولة (حامد، ٢٠٢٠، ١٥٥-١٥٦)ومن جانبنا نرى ان الحكومة العراقية عاجزة عن طرح مشروع متكامل للعدالة الانتقالية يجعل مؤسسات الدولة في بر الأمان، ويرجع ذلك الى ما يسمى بالحكومة التواقفية، لأنها حكومة توقيف وتعطيل للمساعي والمشاريع والسياسات والقرارات، وليست حكومة توافق واتفاق عليها، ونرى من ناحية ثانية بأن حل الإشكالية المتعلقة بطبيعة هذه الحكومة وحسمها لتكون توافقية فعلًا، هو فاعليتها على تحقيق إنجاز فعلي ملموس، وخصوصًا على مستوى مؤسسات العدالة الانتقالية.

رابعًا: انعدام التمثيل العادل في النظام الانتخابي: ان قدرة النظام الانتخابي على تمثيل مختلف فئات المجتمع يُعد أحد المعايير المهمة لاستقرار أي نظام حكم، خصوصًا في المجتمعات المتحولة نحو الديمقراطية وتلك التي يسودها انقسام اجتماعي وسياسي حاد، كالمجتمع العراقي، الذي لم تهيئ له بيئة سياسية مناسبة لوجود تآخٍ قومي ومذهبي طوال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠٣، لأسباب تتعلق باحتكار السلطة والسياسات والقرارات بيد البعض دون غيرهم بما كرس وولد الاستقطاب الطائفي والاثني، فقد تم الاعتماد على نظام التمثيل النسبي بالقائمة ليزيد وجود عدد القوى السياسية وضمان حصول القوى الصغيرة والاقليات على مقاعد برلمانية، فالنظام الفيدرالي المتبع في العراق كنظام للحكم، كان الهدف منه اعطاء خصوصية للجماعات المحلية الإقليمية، وهذا لم يتم تطبيقه إلا في كردستان، وبقت الاقلية تبحث عن وجود في البرلمان والحكومة الاتحادية، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاستقرار السياسي، كون الاعتماد على نظام يوسع قاعدة التمثيل في ظروف انقسام المجتمع العراقي يصلح للنظام السياسي الرئاسي، في حين أن النظام في العراق هو نظام برلماني، وعوضًا من أن يكون النظام الانتخابي استجابة لحاجة العراق للاستقرار، من خلال توسيع دائرة التمثيل الشعبي بالبرلمان، إلا أن اختيار النظام الانتخابي بقي مرتهنا بالإرادة السياسية للأحزاب الكبيرة المهيمنة على صنع القرار ومدى رغباتها وإقرارها بإسهام الأحزاب السياسية بصرف النظر عن حجمها بإداء دورها برسم مستقبل الحياة السياسية بما يعزز النظام الديمقراطي ويرسخه (القرغولي، وعلاء، ٢٠١٥، ١٠٥).

خامسًا: التبعية الخارجية: تعرض المجتمع العراقي إلى تحديات خارجية عديدة، كان لها أثر كبير في تحقيق حالة عدم الاستقرار داخل العراق، تمثلت بتدخلات إقليمية ودولية والتي كان أساسها الاحتلال الأمريكي للعراق وما خلفه من نتائج أضرت بالمجتمع العراقي ودفعت به نحو عدم الاستقرار، إذ إن التدخلات الإقليمية تمثلت بادراك الدول المجاورة للعراق بأهمية التغيير الذي حصل فيه وخوفها من الانتقال لها، كونها أدركت أن نجاح هذا التغيير إذا أستمر بأطر سلمية وبسياقات ديمقراطية سيهدم خصوصية الرؤية الاستراتيجية للمنطقة، هذا التحدي في واقعه تمثل بالصراع بين محاور إقليمية، تمتلك أجندات داخلية ضمن القوى والأحزاب السياسية اسهمت بتعطيل العمل السياسي داخل العراق من جهة، ووظفت جهودها السياسية لصالح المحور التابع له من جهة اخرى، الأمر الذي نتج عنه قصور في تطبيق العدالة الانتقالية ولم تصل الى مستواها المطلوب بغية تحقيق الانصاف الحقيقي للضحايا (خارواكي، ٢٠١٣، ٤٢٠).

الفرع الثاني المعوقات الأمنية

إن الظروف الأمنية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، كانت ظروفاً قاسية، حرمت العمل السياسي من البيئة المستقرة والامنة، واصبحت حياة المواطن السياسية في خطر، وهناك أسباب عديدة أربكت عملية تطبيق العدالة الانتقالية على مؤسسات الدولة العراقية، ويمكن إجمال اهمها بما يلي:

اولًا: القوات غير النظامية (الفصائل المسلحة): قامت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بإلغاء الجيش العراقي السابق ووزارة الدفاع وملحقاتها واجهزة الامن العراقية، مما أدى ذلك إلى وجود فراغ أمني كامل في الساحة العراقية، سمح بدخول مختلف أشكال الشبكات الاجرامية عبر دول الجوار في ظروف الفوضى وغياب القانون، نتج عنه اثار سلبية غير محسوبة انعكست على مجمل العملية الانتقالية برمتها، وأسس بيئة خصبة لولادة الميليشيات المسلحة (رسول، ٢٠١٢، ٣٥٥)لذا تعد مشكلة الميلشيات والفصائل المسلحة من أهم القضايا التي قد تهدد السلم الامني في العراق بعد ٢٠٠٣، التي التفت إليها المشرع الدستوري العراقي، إذ اكد على حظر تكوين فصائل وميليشيات عسكرية غير قانونية (المادة

(٩/أولا/ب) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥)، سعياً منه إلى حصر السلاح بيد الدولة ومنع النخب السياسية العراقية من تملك ودعم تشكيلات وفصائل مسلحة غير نظامية أو مدعومة من قبلهم (الزلزي، ٢٠١٨، ١٦٣).

ثانيًا: الإرهاب: شهد العراق بعد ٢٠٠٣ موجة من العمليات الارهابية التي استهدفت جميع الشرائح الاجتماعية، وتأتي خطورة الارهاب على السلم والامن الأهلي في العراق من جانبين، الأول من العمليات الارهابية ذاتها، فالهدف الرئيسي للإرهابين والداعمين لهم هي زعزعة الاستقرار الامني والسياسي ونشر الفوضى وتدمير العملية السياسية برمتها لتحقيق أجنداتهم ومشاريعهم الخاصة، أما الجانب الثاني، فانه يأتي من خلال استخدام المجاميع الارهابية وتوظيفهم لأغراض سياسية، ونتيجة لتنامي هذه الظاهرة الخطيرة التي تستهدف الاستقرار السياسي، وقصور المنظومة القانونية العراقية عن مواكبة هذه الأحداث وتوصيفها كجرائم يعاقب عليها القانون العراقي، عمدَ المشرع العراقي للتصدي لهذه المجاميع الارهابية من خلال اصدار قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، وفي ظل اخفاق الحكومة العراقية وضعف مؤسساتها الأمنية فرضت المجاميع الارهابية سلطتها وقيدت الحكومات القائمة، وسمحت لنفسها بالانتشار لتؤكد وجودها وبقوة، حتى وصل الأمر إلى استيلاء تنظيم (داعش) الارهابي في منتصف عام ٢٠١٤، على مدن ومناطق وأراضي واسعة من العراق، وما لذلك من تداعيات كبيرة وآثار سلبية انعكست على مجالات الحياة كافة، وتعدت إلى تهديد اللحمة الوطنية والنسيج الاجتماعي (الهاشمي، ٢٠١٥، ٢٥٩).

المطلب الثالث المعوقات الاجتماعية والدينية لتطبيق العدالة الانتقالية في العراق

العراق بلد يتسم بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي، وهذا ليس بمشكلة انما المشكلة في ادارة هذا التنوع، فالعراقيين ينقسمون قومياً بين عرب وكرد وتركمان واشوريين، وعلى المستوى الديني الى مسلمين ومسيحيين وبعض الديانات الأخرى كالصابئة والايزيديين، وقد تسبب هذا التنوع في انقسامات بين الافراد انفسهم او بينهم وبين الدولة، وولد نزاعات عنيفة على المستوى الاجتماعي والديني، وبذلك يعد هذا التنوع عائقًا يقف بوجه تقدم عمل الجهات المعنية بتطبيق العدالة الانتقالية.وعليه سنخصص هذا المطلب لبيان أهم المعوقات الاجتماعية والدينية لتطبيق العدالة الانتقالية في العراق، وذلك من خلال تقسيمه على فرعين، وكما يأتي:

الفرع الأول المعوقات الاجتماعية

لعبت المعوقات الاجتماعية هي الأخرى دورًا مهمًا في تطبيق العدالة الانتقالية في ظل وجود مجتمعات متعددة في الدولة العراقية، ونظر كل فئة الى قوانين وهيئات ومؤسسات العدالة بعين مختلفة، وأدت بعض الأمور مثل وجود هويات فرعية، وجماعات ذات خلفيات وايديولوجيات مختلفة الى غياب الاجتماع الوطني الذي يعد من أهم الأسس لتعزيز السلم الأهلي الذي لابد من تحققه في المجتمعات الخارجة توا من الصراعات، لتطبيق آليات العدالة الانتقالية في مؤسسات الدولة.فالمجتمعات المتعددة او التعددية المجتمعية هي ظاهرة تلازم المجتمعات التي تتكون من قوميات او طائفات او اثنيات كثيرة، تتباين فيما بينها من حيث العرق او القومية او اللغة او الثقافة او الدين، وقد عرفت هذه الظاهرة بانها: "الانقسامات القطاعية والتي تكون ذات طبيعة دينية، ايديولوجية، لغوية، اقليمية، ثقافية، عرقية او اثنية" يعيشون في مجتمع معين، ترتبط فيه الانقسامات السياسية ارتباطًا وثيقًا من الناحية الموضوعية بالتباينات الاجتماعية القائمة (ليبهارت، ٢٠٠٦، ١٥).وقد شهد المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، انماط جديدة ومتشابكة من الانقسامات المجتمعية لم تكن مألوفة من قبل، تباينت من حيث شدة تناقضاتها وموضوعاتها الصراعية، بسبب عدم الاستقرار السياسي، مما نتج عنه تخلخل بنيوي في اسس التعايش السلمي بين الطوائف والمذاهب والاثنيات، وشجع على التفرقة والتناحر وتدعم صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، إذ وجدت الاطراف المكونة للعملية السياسية والديمقراطية مصلحة جوهرية لها من ترسيخ الانقسامات المجتمعية والطائفية، وذلك من خلال علاقة الطائفة السياسية بالسلطة والثورة والنفوذ، ونتيجة لذلك اصبحت المواطنة العراقية ضعيفة (حسن، ٢٠٢١، ٣٩٤-٣٩٥)، وان الهويات او الولاءات الفرعية كانت اعمق من ولاءات الوطنية (الابراهيم، ٢٠١٤، ٥٧)أن هذا الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الشعب العراقي قد سيس بعض جوانبه ولم يعد يأخذ بعدًا خالصًا بشأن الاختلاف مدعاة لقوة الدولة بقدر ما اسهم في عدم الاستقرار المجتمعي، لا بل سببا في الوصول لصيغة سياسية جامعة تحظى بالقبول لدى العراقيين كافة، أن هذا المعوق بالإضافة الى المعوقات السياسية والامنية كونت سلسلة من القهر والحرمان جعلت الإفراد أو المواطنين العراقيين وبفعل السياسات التي استخدمها الاحتلال الأمريكي يلتفون حول تقسيماتهم الطائفية والعشائرية أو الطائفية والعشائرية أو القومية، الأمر الذي أدى إلى انعكاسها على الواقع المجتمع العراقي ومن ثم أسهم في خلق حالة عدم الاستقرار، بدلا من أن ينصهر الإفراد جميعهم في الصالح العام للمجتمع وفق أسس سيادة القانون، لهذا فان الهوية هي صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صوغ مشتركات عامة، بما ينسجم مع المنطلق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة، وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتهناً بالقدرة على تشكيل هوية وطنية اندماجية، على قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات، أي انها لابد وان تعمل على تحقيق الولاء للمجتمع، وتلعب الدولة كمؤسسة سياسية الدور الرئيس، من

خلال اجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها السياسية، في اضفاء روح التعايش السلمي والاندماج الوطني (سلامة، ١٩٩٥، ١١٣). مما تقدم يتضح، ان التعددية المجتمعية تعد احدى المعوقات الرئيسة لعمل مؤسسات العدالة الانتقالية في الدولة العراقية، المتحولة للتو من النظام الدكتاتوري الى النظام الديمقراطي، إذ يصعب تحقيق الحكم الديمقراطي وصونه في المجتمع التعددي، فالتجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها، وبالعكس، فإن الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات، وتلكؤ عمل مؤسسات الدولة في المرحلة الانتقالية.

الفرع الثاني المعوقات الدينية

في ظل الأوضاع السياسية والأمنية التي يمر بها العراق برزت مفاهيم مثيرة للجدل من حيث تأثيرها على الاستقرار السياسي والمجتمعي، ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم الطائفية الدينية، والتي يُقصد بها ميل فردي واجتماعي إلى تفضيل تفسير محدد أو مدرسة فقهية محددة لدين أو مذهب على غيرها من الأديان والمذاهب الأخرى، وقد تتصاعد هذه الميول أحيانا إلى حد تتخذ فيه إشكالا عدوانية تجاه مذاهب واديان أخرى، ويكون هناك ميل إلى النبذ والرفض، وحتى العزلة عن الآخرين، أي هي نتاج تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ذات مساس مباشر بحيادية الفرد اليومية امتزجت مع تهديدات أهمها للهوية الثقافية للمجتمع، لتشكل توجهات اجتماعية متعصبة نحو الطوائف الدينية الأخرى التي تختلف معهم في تفسير الشريعة أو المعتقدات الدينية، كما هو الحال بالنسبة للشيعة والسنة (صالح، ٢٠١٦،٣٧)وقد تدار أو توجه الطوائف الدينية بشكل خاطئ من قبل رجال السياسة لغايات سلبية معينة، مما ينتج عنها مخاطر عديدة تهدد كيان المجتمع بالتفرقة والتناحر، فالآثار السلبية التي تخلفها الطائفية الدينية لا تقف عند الحدود الاجتماعية والسياسية، بل تمثل عقبة أمام التغيير الجذري والتقدم الحضاري نحو العدالة الانتقالية، فيصبح الأمر في شكل نزاعات طائفية دموية تهدم كيان الأمة ومن أهم أسباب هذه النزاعات، هي الانحراف الفكري المتمثل بسيطرة التعصب على الطائفة وعدم قبول الاخر، وتحريف الدين والاكراه على معتقد طائفي أو مذهبي، والتوظيف السياسي الخبيث، فالطائفية الدينية ليست انتماءً دينيًا عاديًا كما عرفتها بعض المجتمعات، وانما هي سياسة مبرمجة تعتمدها الطبقات المسيطرة لديمومة سيطرتها الطبقية على حساب الدين والثقافة والحضارة، لتخرج الطائفية الدينية من غايتها العقائدية إلى غاية سياسية (مهدي، ١٩٨٩، ١٨٤)، من شأنها ان تقف عائقًا امام عمل مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق.تأسيسا على ما تقدم يمكن القول إن الجهود المبذولة في عمل مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق لم تصل الى المفهوم الدقيق للعدالة الانتقالية وآلياتها، نظرًا لأنها تعد من التجارب الحديثة في العراق، لذا لم تكن هناك رؤية واضحة للساسة والأحزاب العراقية التي استلمت السلطة بشأن هذا موضوع، فضلًا عن عدم اعطاء العراقيين دورًا رئيسيًا في ارساءها بعدّهم اصحاب حقوق بذلك، الامر الذي أسهم في تعطيل اجزاء منها وفشل الأخرى، وكل ذلك يرجع الى اسباب عديدة، اهمها:

١. أن عملية التحول الديمقراطي في العراق لم يكن بفعل حراك شعبي، او ثورة معارضة سياسية مخطط لها، وانما كان بفعل الاحتلال الأمريكي لهذا البلد، وتغيير النظام السياسي فيه بالقوة العسكرية الغاشمة، وبذلك غابت السلطة الوطنية أو الطبقة السياسية البديل التي تمسك بالوضع وتؤسس لعدالة انتقالية وطنية، وانما الذي قامت بذلك هي سلطة الائتلاف المؤقت التي كانت هي الحاكم الفعلي للعراق، وإتباع المحاصصة كأنموذج للحكم والمشاركة في إدارة السلطة بدلا عن الشراكة التي يتطلبها الواقع السياسي الجديد بعد التغيير(عبد اللطيف، والهتّاش، ٢٠٢٣، ٤٤).

٢. لم يكن هناك عمل من أجل لم شمل المجتمع العراقي، خصوصًا على مستوى عمل هيئة المساءلة والعدالة اجتثاث البعث، والتي كان من شأنها تحقيق الإصلاح المؤسسي والاجتماعي وتحقيق التوازن بين المصلحتين الضحية والمذنب وإرساء سيادة القانون، كقوة لا يمكن تجاوزها أو خرقها، بالإضافة الى عدم التوافق بين القوى السياسية بخصوص وجود هذه الهيئة وعملها، مما اصبحت عرضة للمساومات والتدخل السياسي في عملها مما جعلها تحيد عن احترافيتها وأهدافها شيئا فشيئا، وحولها من مؤسسة تعمل على درأ الفجوة بين ابناء المجتمع العراقي وإعادة بنائه مجددًا على اسس اجتماعية بعيدة عن صراعات الطائفية والعرقية والمذهبية، إلى أخرى سياسية أو وسيلة يمكن استخدامها للتخلص من أولئك الأشخاص غير المرغوب بهم، لذلك لم تنجح هذه المؤسسة في ابعاد المجتمع العراقي عن فلسفة الانتقام والثأر، وزرع فلسفة التسامح والتكامل الاجتماعي بدلا عنها (سلمان،٢٠٠٩، ٤٩).

٣. الغموض الذي انتاب قانون هيئة دعاوى الملكية وتعديله، فعلى الرغم مما وفره من غطاء قانوني لعدم حدوث النزاعات والثأر والانتقام، إلا أن هناك دعاوى لم تحسم بعد، فضلًا عن عدم تحديد سقف زمني لعمل مؤسسات العدالة الانتقالية كافة، والذي يختتم بتقرير نهائي من شأنه طي صفحة الماضي والمضي قدما ببناء عراق جديد(عبد اللطيف، والهتّاش، ٢٠٢٣، ٤٦)، كل ذلك أسهم في تفويت فرصة نحو انطلاق مسار صحيح لعمل مؤسسات العدالة الانتقالية.

الخاتمة

اتضح لنا ان مفهوم العدالة الانتقالية ظهر في العراق لأول مرة خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، ونظرًا لسقوط النظام وحصول فراغ سياسي وقانوني، وتعقد الاوضاع، وتصاعد الدعوات لإرساء مرتكزات العدالة الانتقالية، سارعت سلطة الائتلاف بوضع قوانين وتشكلت هيئات معنية بهذا الشأن، مارست دورها عن طريق الاطر القانونية، فبعد حصول التغيير في نظام الحكم العراقي، تم البدء بتجربة العدالة الانتقالية وتطبيقها على مؤسسات الدولة، للتحول الى الحكم الديمقراطي حيث التعددية السياسية والحزبية والممارسة الانتخابية الديمقراطية لاختيار الشعب لمن يحكمه.وقد واجهت العملية الديمقراطية في العراق ومنذ بدايتها عقبات وتحديات لعبت دورًا سلبيًا سياسيا واجتماعيا نتيجة التطبيق الخاطئ لها، سواء من قبل النظام السياسي أم من قبل المجتمع، انعكست على مؤسسات العدالة الانتقالية، خصوصًا إن الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية لم يكن لديها برنامج واضح للعدالة الانتقالية متفق عليه من قبل الجميع وضمن اطار مؤسسي متكامل وملائم مع أوضاع المجتمع يساعد العراق على تجاوز المرحلة الحرجة اثناء الانتقال ويدعم مسار التحول الديمقراطي فيه، ويؤسس لدولة تقوم على اسس سليمة بالشكل الذي يضمن وحدتها الوطنية، ويحافظ عليها لتكون الحصن المنيع امام التحديات التي تواجهها في مسيرتها الديمقراطية، ومن ثم ترسيخها بالشكل المطلوب، وإنما اقتصر الأمر على ما جاءت به سلطة الائتلاف المؤقتة من لوائح تنظيمية في هذا المجال، ومن ثم تجسيدها دستوريًا، وكذلك انشاء هيئات ومؤسسات الإنصاف ضحايا النظام السابق وفقا لما نص عليه الدستور ومن دون الإشارة إلى مواقيت انتهاءها، أما ما يتعلق بالمصالحة الوطنية والعفو عمَّن لم تتلطخ أياديهم بدماء العراقيين فقد بقيت شعارات يستخدمها ويوظفها هذا الطرف ضد الطرف المقابل وبأسلوب يحفظ له مصالحه ويعزز من قاعدة انصاره سعيا منه لكسب اصوات الناخبين.وعليه فإن الظروف المتأزمة التي يمر بها العراق وما آلت إليه العملية السياسية من إخفاقات تحتاج إلى اعادة تنظيم مدرك واداره وطنية للإصلاح واعتماد المواطنة والانتماء الذي هدفه التخلص من الإرهاب والتطرف والعنف، واحلال الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية، ومحاربة ارهاب الفساد بكل انواعه، وهذه اولى الخطوات لتطبيق العدالة الانتقالية وانهاء ظاهره قد وجدت طريقها للتجذر، وبدون ذلك لن يتحقق السلم الاجتماعي والنفسي وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها وفق معايير حضارية تخدم بالدرجة الأولى مصلحة بلدنا بجميع أطيافه ومنابعه الفكرية ولعل الأمر يقتضي توفير معايير دستورية وقانونية جديدة وأنظمة محددة تتيح تكوين قاعدة سياسية عامة للانتقال الديمقراطي تتمثل بحريات وحقوق وفضاء رحب لاختيار المحكومين للحاكم واستبدالهم وفق قواعد ديمقراطية ودورية وطبقاً لسيادة القانون، وقاعدة اجتماعية واقتصادية تتمثل بحرية السوق بشكل عام والحريات الاقتصادية بشكل خاص وتقليص تدخّل الدولة، ورفع الحواجز التي تعوق ذلك قانونياً واجتماعياً وسياسياً ونفسيًا.والمسألة الأكثر حساسية في موضوع العدالة الانتقالية تتعلق بالمساءلة والمطالبات التي تترتب عليها، والتي تتخذ طرقاً مختلفة للوصول إلى الحقيقة وكشفها كاملة، خصوصاً ظواهر الظلم والانتهاكات من النظام السابق، إضافة إلى تعويض الضحايا وجبر الضرر والعمل على إصلاح الأنظمة القانونية والقضائية والأمنية، وصولاً لتنقية البيئة الحاضنة للتغيير الديمقراطي، وخصوصاً بوضع ضوابط لمنع تكرار ما حصل.وقد يحتاج الأمر إلى إعادة النظر بالعديد من القوانين والأنظمة النافذة، خصوصاً بصياغة دستور عصري، مثلما يتطلب تهيئة تربة صالحة في ميدان التربية والتعليم لإعادة تثقيف الجيل الجديد بقيم جديدة أساساً للشرعية الدستورية القائمة على الحقوق والحريات، وكذلك تعزيز دور المجتمع المدني الذي يمكن أن يكون شريكاً فاعلاً وقوة اقتراح مكمّلة للدولة ومشروعها الانتقالي، وهنا يمكن للإعلام أن يلعب دوراً كبيراً ولا غنى عنه لتعزيز التوجه العام الدستوري والقضائي والتربوي والمدني للوصول إلى الهدف المنشود.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب العربية:

١. صالح، جلال الدين محمد، (٢٠١٦)، الطائفية الدينية بواعثها، واقعها، طرق مكافحتها، دار جامعة نايف للنشر، الرياض.

٢. اللهيبي، حميد محمد علي، (٢٠١٣)، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، ط١، مكتبة خالد بن الوليد للطباعة والنشر، اليمن.

٣. نصر الدين، خالد، وتوفيق، نيفين محمد، (٢٠١٢)، العدالة الانتقالية، مركز وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والاكاديمية، مصر.

٤. الزلزي، زيد حازم، (٢٠١٨)، عسكرة المجتمع التأثيرات السياسية والأمنية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.

٥. الابراهيم، سعدي، (٢٠١٤)، مستقبل الدولة العراقية، ط١، دار الكتب العلمية، بغداد.

٦. سلمان، سعدي كريم، (٢٠٠٩)، دور الاحزاب والقوى السياسية العراقية في المصالحة الوطنية، المصالحة الوطنية في العراق الواقع والأفاق، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، بغداد.

٧. رسول، عابد خالد، (٢٠١٢)، الحقوق السياسية في الدساتير العراقية (دراسة تحليلية مقارنة على ضوء المتغيرات السياسية)، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية.

٨. مهدي، عادل، (١٩٨٩)، في الدولة الطائفية، دار الفارابي، بيروت.

٩. شعبان، عبد الحسن، (٢٠١٢)، الشعب يريد (تأملات فكرية في الربيع العربي)، دار اطلس، بيروت.

١٠. شنان، عمر عبد الحفيظ، (٢٠١٥)، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية (المفاهيم والتطبيقات)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

١١. سلامة، غسان، (١٩٩٥)، الديمقراطية كأداة للسلم الامني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٢. جلبي، فهيل جبار، (٢٠١٤)، المصالحة الوطنية في العراق (دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣)، ط١، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، دهوك.

١٣. العبيدي، مصطفى علي، (٢٠٠٨)، صفحات احتلال العراق مشاهدات صحفي من حرب لا تنتهي (٢٠٠٧-٢٠٠)، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت.

١٤. الجنابي، ميثم، (٢٠١٢)، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، ط١، دار افكار للدراسات والنشر.

١٥. الهاشمي، هشام، (٢٠١٥)، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة، ط١، دار الحكمة، بغداد.

ثانيا: الكتب المترجمة:

١. ليبهارت، آرنت، (٢٠٠٦)، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ط١، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

٢. سولت، جيرمي، (٢٠١١)، تفتيت الشرق الاوسط تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في الشرق الأوسط، ترجمة نبيل صبحي الطويل، ط١، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

٣. خارواكي، ماريانا، (٢٠١٣)، الكرد والسياسة الخارجية الامريكية، ترجمة خليل الجيوسي، ط١، دار الفارابي، بيروت.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

أ: الرسائل:

١. الحديثي، مروة مصطفى احمد، (٢٠١٢)، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام ١٩٩٠، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة بغداد.

ب: الاطاريح:

١. عبد الزهرة، اثير ادريس، (٢٠١٣)، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومستقبلها، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

رابعا: البحوث والدوريات:

١. ستوفر، إريك، وآخرون، (٢٠٠٨)، العدالة المؤجلة (المساءلة وإعادة البناء الاجتماعي في العراق)، المجلة الدولية للصليب الاحمر، عدد خاص عن العراق، المجلد (٩٠)، العدد (٨٦٩).

٢. عبد اللطيف، براء منذر كمال، والهتّاش، ناجي محمد، (٢٠٢٣)، العدالة الانتقالية في العراق خلال فترة التحول الديمقراطي (دراسة في المقومات والمعوقات)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (١١)، العدد (١)، جامعة خنشلة، الجزائر.

٣. حسن، حميد فاضل، (٢٠٠٦)، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٢)، كلية العلوم

٤. القرغولي، خضر، وعلاء، اسراء، (٢٠١٥)، أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي (دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٥)، منشور في مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٣٩،٤٠).

٥. ياس، رشيدة عمار، ومولود، فاروق عبدول مولود، (٢٠١٩)، دور النخبة السياسية في تأزيم السلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الثاني، العدد الرابع، جامعة السليمانية.

٦. كزيز، صباح، ومدوخ، نجاة، (٢٠١٧)، العدالة الانتقالية في اليمن بين المفهوم وتحديات التطبيق، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، العدد (١٠)، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان.

٧. ماجد، عادل، (٢٠١٣)، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لما بعد الثورات، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٩٢)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

٨. ماضي، عبدالفتاح وآخرون، (٢٠٢٢)، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المجلد الأول، حالات عربية ودولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر.

٩. بمقدار، كمال، وحسيني، ليلي، (٢٠١٦)، اشكالية العدالة الانتقالية واثرها على بناء العدالة الاجتماعية في افريقيا، مجلة الميزان، العدد (١)، المركز الجامعي بالنعامة، الجزائر.

١٠. حامد، محمد حازم، (٢٠٢٠)، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل، المجلد (٩)، العدد (٣٤).

١١. حسن، نزار عبد الكريم، (٢٠٢١)، الخطاب السياسي وأثره على التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (٢٣).

خامسا: المواقع الالكترونية:

١. سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بالرقم (٢٠٠٤/٦١٦) في ٢٠٠٤/٨/٢٣، الفقرة ٨ منه، ينظر: الرابط

٢. قنديل، محمد مختار، نظرة في مفهوم العدالة الانتقالية، مقال منشور في مجلة الحوار المتمدن، (العدد ٣٨٠٣)، متاح على الرابط الالكتروني:

٣. الموقع الالكتروني لمعهد الربيع العربي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، الرابط

4. .

List of sources and references

First: Arabic books:

.١Saleh, Jalal al-Din Muhammad, (2016), Religious sectarianism, its motives, reality, and ways to combat it, Naif University Publishing House, Riyadh.

.٢Al-Lahibi, Hamid Muhammad Ali, (2013), Transitional Justice and National Reconciliation, 1st ed., Khalid bin al-Walid Library for Printing and Publishing, Yemen.

.٣Nasr al-Din, Khalid, and Tawfiq, Nevin Muhammad, (2012), Transitional Justice, Center for Parliamentary and Academic Studies and Research Unit, Egypt.

.٤Al-Zalzi, Zaid Hazem, (2018), Militarization of Society, Political and Security Effects, Amjad Publishing and Distribution House, Amman.

.٥Al-Ibrahim, Saadi, (2014), The Future of the Iraqi State, 1st ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Baghdad.

.٦Salman, Saadi Karim, (2009), The Role of Iraqi Political Parties and Forces in National Reconciliation, National Reconciliation in Iraq: Reality and Prospects, Coordination Committee of Non-Governmental Organizations in Iraq, Baghdad.

.٧Rasool, Abed Khalid, (2012), Political Rights in Iraqi Constitutions (A Comparative Analytical Study in Light of Political Changes), Kurdistan Center for Strategic Studies, Sulaymaniyah.

.٨Mahdi, Adel, (1989), In the Sectarian State, Dar Al-Farabi, Beirut.

.٩Shaaban, Abdul Hassan, (2012), The People Want (Intellectual Reflections on the Arab Spring), Dar Atlas, Beirut.

.١٠Shanan, Omar Abdul Hafeez, (2015), Transitional Justice and National Reconciliation (Concepts and Applications), Dar Al-Jamiah Al-Jadida, Alexandria.

.١١Salama, Ghassan, (1995), Democracy as a Tool for Security Peace, Center for Arab Unity Studies, Beirut.

.١٢Jalabi, Fahil Jabbar, (2014), National Reconciliation in Iraq (A Political Study on the Iraqi Situation after 2003), 1st ed., Center for Peace Studies and Conflict Resolution, Dohuk.

.١٣Al-Ubaidi, Mustafa Ali, (2008), Pages of the Occupation of Iraq, Journalist Observations from an Endless War (200-2007), 1st ed., Arab House for Sciences, Beirut.

.١٤Al-Janabi, Mitham, (2012), The Philosophy of Iraqi National Identity, 1st ed., Afkar House for Studies and Publishing.

.١٥Al-Hashemi, Hisham, (2015), The World of ISIS from its Inception to the Declaration of the Caliphate, 1st ed., Dar Al-Hikma, Baghdad.